زيد لكن موصول من في هذا التركيب محل المفضل عليه حقيقة وفي ما احد
احسن به الجميل من زيد ملابس المفضل عليه لا محله حقيقة ولهذا ذكره
الشيخ هنا ولم يكتف بقوله سابقا وقد يحذف الضمير الثاني فافهم قوله من حسن
الجميل بزيد كان عليه اسقاط حسن لان المفاضلة بين الجميل ونحو باعتبارين
لا يقال الداعي الى ذكره تعلق بزيد به لانا نقول على حذفه يكون بزيد
حالا من مجرور من كما في نظايره ولا حاجة الى ما نقله شيخنا والبعض عن
اللقاني واقره من التكلف ومثل ذلك يقال في الحديث ومثال الناظم الاتي
قوله ما من ايام احب الخ افعل التفضيل فيه مصوغ من فعل المفعول ففيه شذوذ
من هذه الجهة الا على قول من يجعل المصوغ منه مقيسا عند امن اللبس وكذا
من جهة صوغه من زايد على الثلاثي ان كان من احب الرباعي فان كان
من احب الثلاثي فلا شذوذ فيه الا من الجهة الاولى وبهذا يعلم ما في كلام
البعض من المؤاخذة قوله اولى فيه شذوذ من جهة انه لا فعل له لانه بمعنى
احق ولم يستعمل من هذه المادة فعل بهذا المعنى لان الفعل المستعمل منها
ولي بمعنى تولى او تبع وبهذا يعلم حسن قوله ومنه عاقب فعلا ولم يقل فعله
ولا الفعل لئلا يخرج مثل هذا افاده شيخنا نقلا عن يس قال البعض وينازعه
قول الشارح الاتي لان المعتبر في المراد الخ اه اي حيث قيد الفعل بالذي بني منه
افعل ويدفع بان القيد مبني على الغالب فتدبر قوله انما امتنع نحو الخ المانع
في المثال الاول عدم سبق النفي وفي الثاني عدم كون المرفوع اجنبيا مفيدا
فايدته اي فايدة افعل من الدلالة على التفضيل وعلى الغريزة كما يؤخذ مما بعده
قوله الا ترى انك لو قلت الخ هذا متعلق بالمثال الاول وقوله وكذا القول الخ
متعلق بالمثال الثاني قوله كحلا منصوب لحسن لتضمنه معنى يفوق قوله وعلى الغريزة
في الثاني لانه يحسن فيه مضارع حسنه اذا فاقه في الحسن فهو متعد وافعال الغرائز
لازمة قوله حيث تفوت الدلالة على التفضيل اورد عليه سم ان المثال المشهور

يصدق

١٧٦

يصدق لغة بصورتين نقص حسن كحل عين الرجل عن حسن كحل عين زيد
وتساويهما والمراد بحسب المقام الاولى لا الثانية كما تقدم ومثله ما رايت رجلا
احسن منه ابوه واذا عبر بالفعل فما صدقه التركيب لغة بالاولى وكذا بزيادة
حسن كحل عين الرجل على بعد والمقام يعين الاولى فالتركيبان مستويان
في المعنى سواء عبر فيهما بافعل او بالفعل فالحكم بفوات الدلالة على التفضيل
في احدهما دون الاخر تحكم قوله على غير هذين الوجهين يعني بهما كونه مضارع
حسن اللازم وكونه مضارع حسنه اي فاقه في الحسن قوله منه اي الحمد وقوله
بحسن حال من مجرور من اي حال كونه ملابسا لمن ذكر قوله اجمعوا الخ ينافيه
قوله بعد واجاز بعضهم الخ الا ان يقال لم يعتد المص بمخالفة هذا المجيز فحكى
الاجماع او يقال الاجماع في غير المتجرد من معنى التفضيل كما يؤخذ من تعليله
وكما في الدماميني على المغني فتدبر قوله لا ينصب المفعول به اي بل يصل اليه
بواسطة اللام نحو هو ادعى للعلم فان كان مما يتعدى لاثنين نصب الاخر بفعل
مقدر نحو اكسى الفقراء الثياب اي يكسوهم الثياب قاله الدماميني قال المص وكذا
لا ينصب المفعول معه والمفعول المطلق والتمييز الا اذا كان فاعلا في المعنى نحو
زيد احسن الناس وجها ويجوز نصبه للباقي وقال بعضهم غلط من قال ان
افعل التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى هو
اهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا في المعنى قوله فحينئذ هنا مفعول به
لا مفعول فيه اعترضه ابو حيان بانه ضرب من التصرف وحيث لا تتصرف
وفي المرادي على التسهيل لم تجئ حيث فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدا اه وفي
التسهيل ان تصرفها نادر قال الدماميني ولو قيل ان المراد يعلم الفضل
الذي هو محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها
والمعنى ان الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما اوتي رسله لانه يعلم ما فيهم من الزكا
والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك قال الشمني بل هو

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)